يمنع النشر حتى ١١/٣٠ صباحا، بتوقيت المنطقة الشرقية في الولايات المتحدة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

تقرير فرقة العمل المعنية بالفجوات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢

الشراكة العالمية من أجل التنمية: تحويل الخطاب إلى واقع ملموس

صحيفة وقائع: أين توجد الفجوات؟

المساعدة الإنمائية الرسمية

المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية

(بالدولارات الأمريكية عام ٢٠١١)

الالتزام
(٣٠٠.٣ بليون دولار)

بلوغ النسبة المستهدفة البالغة ٠.٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلد المانح تكرس للمساعدة الإنمائية الرسمية، وفقا للاتفاق طويل الأمد أعيد تأكيده من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المبلغ الذي تم تقديمه عام ٢٠١١
١٣٣.٥ بليون دولار

إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جانب البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، مما يعادل ٠.٣١ في المائة من مجموع الدخل القومي للبلدان المتقدمة.

الفجوة (في عام ٢٠١١)
١٦٦.٥ بليون دولار

أو ٠.٣٩ في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلدان المتقدمة

التوصيات

- ينبغي للحكومات المانحة أن تفي بالتزاماتها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بالرغم من الموانع المتصلة بالميزانية.
- الإعلان عن خطط الإنفاق المقبلة لسنوات متعددة لزيادة الشفافية والحد من تقلب حجم المعونة.
- تعزيز المصادر الأخرى لتمويل التنمية، بما في ذلك، المصادر خارج نطاق مؤسسة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جانب لجنة المساعدة الإنمائية، والتمويل من الهيئات الخيرية والتمويل المبتكر، والتأكد في الوقت ذاته، من استقرار هذه المصادر وتوافقها مع أولويات البلدان المستفيدة واستراتيجياتها.

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا

(بالدولارات الأمريكية عام ٢٠١١)

الالتزام (لعام ٢٠١٥)
٦٣.٧-٨٤.٩ بليون دولار

المساعدة الإنمائية الرسمية التي يتم تقديمها سنويا للبلدان الأقل نموا بحلول عام ٢٠١٥، استنادا إلى برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١٠-

	٢٠٢٠، القاضي بتقديم مساعدة إنمائية رسمية تتراوح نسبتها بين ٠.١٥ و ٠.٢٠ في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلدان المانحة بحلول عام ٢٠١٥
المبلغ الذي تم تقديمه (عام ٢٠١٠) ٤٦.٥ بليون دولار الفجوة (عام ٢٠١٠) ١٧.٢-٣٨.٤ بليون دولار	إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة، الرسمية (DAC) لأقل البلدان نموا، مما يعادل ٠.١١ في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلدان المانحة. أو ما يتراوح بين ٠.٠٤ في المائة و ٠.٠٩ في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلدان المانحة.
التوصية	• زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نموا بما لا يقل عن ١٧ بليون دولار في السنة.

الوصول إلى الأسواق

جولة الدوحة

الالتزام اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية	وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على إنشاء "نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح ومنصف وغير تمييزي يمكن التنبؤ به ويعتمد على القواعد". وقد أطلقت جولة الدوحة للمفاوضات التجارية لتحقيق هذا الهدف.
الفجوة المأزق	لم يتم اختتام جولة الدوحة وما زالت هناك فجوات كبيرة بين المواقف.
التوصيات	• مواصلة تقصي المقاربات التفاوضية المختلفة بغية التوصل إلى نتيجة متوازنة لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية، بما فيها صفقة مجدية لأقل البلدان نموا. • إزالة جميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية بحلول عام ٢٠١٣. • تعزيز الدعم لتنمية القدرات في البلدان النامية عن طريق زيادة المعونة التي يمكن التنبؤ بها للتجارة.

التدابير المقيدة للتجارة

الالتزام مقاومة الحمائية	تعهدت مجموعة العشرين بمقاومة كل التدابير الحمائية وتصحيح أي تدابير حمائية تم اتخاذها ردا على الأزمة المالية العالمية.
النتيجة (حتى أيار/مايو ٢٠١٠) حوالي ٣ في المائة	من التجارة العالمية تأثر بالتدابير الحمائية التجارية منذ بداية الأزمة
الفجوة ٨٢ في المائة	من التدابير الحمائية التي تم اتخاذها منذ نشوب الأزمة لم تتم إزالتها بعد
التوصية	• إزالة جميع التدابير المقيدة للتجارة التي اعتمدت أثناء الأزمة الاقتصادية

والإحجام عن اتخاذ تدابير جديدة.

وصول صادرات البلدان الأقل نموا على نحو معفى من الرسوم الجمركية وغير مشمول بتحديد الحصص

الالتزام ٩٧ في المائة (من البنود المشمولة بالرسوم الجمركية)	من صادرات البلدان الأقل نموا ينبغي أن يستفيد من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة على نحو معفي من الرسوم الجمركية وغير مشمول بتحديد الحصص، بموجب التوصية الصادرة عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ.
النتيجة (عام ٢٠١٠) ٧٩ في المائة ٥٣.٥ في المائة	من قيمة واردات البلدان المتقدمة من البلدان الأقل نموا، باستثناء الأسلحة والنفط، تم إعفاؤه من الرسوم الجمركية من واردات البلدان النامية تدخل الأسواق على أساس وصول تفضيلي "حقيقي".
التوصية	• ضمان التنفيذ الكامل لوصول صادرات البلدان الأقل نحو معفي من الرسوم الجمركية وغير مشمول بتحديد الحصص، بالإضافة إلى اعتماد قواعد منشأ بسيطة.

استدامة الدين

الالتزام ينبغي أن تتم معالجة مشاكل دين كل البلدان النامية على نحو شامل	عن طريق اتخاذ تدابير وطنية ودولية بغية جعلها مستدامة على المدى الطويل
النتيجة (اعتبارا من أيار/مايو ٢٠١٢) بلغت ٣٦ بلدا من بين ٣٩ بلدا مؤهلا بلغ ٣٢ بلدا من بين ٣٦ بلدا	"نقطة القرار" في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين وتحظى بتخفيف عبء الدين مما يخفض عبء الدين بنسبة ٩٠ في المائة. "نقطة الاستكمال"، بحيث تحظى بتخفيف إضافي لعبء الدين عن طريق المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين
الفجوات ٣ بلدان من البلدان الفقيرة المثقلة بالدين	لم تبلغ "نقطة القرار" ولا تعتبر مؤهلة لتخفيف عبء الدين.
٧ بلدان من البلدان الفقيرة المثقلة بالدين	لم تبلغ نقطة الاستكمال ولا تستفيد من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين
تتعرض ٢٠ بلدا، بما فيها ٧ بلدان استكملت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين	لحظر الوقوع في أزمة دين أو تعاني منها بالفعل (من بين ٦٨ بلدا توفرت معلومات بشأنها)
التوصيات	• استكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. • تشجيع حكومات البلدان على زيادة توفر الأدوية في القطاع العام

وتخفيض أسعارها.
- رعاية مناقشة المبادئ المقترحة فيما يتعلق بالاقتراض والإقراض المسؤولين.
- تشكيل فريق عامل دولي لدراسة خيارات تعزيز البنيان الدولي لإعادة هيكلة الدين

الوصول إلى الأدوية الأساسية بأسعار معقولة

الالتزام	توفير الأدوية الأساسية في البلدان النامية بأسعار معقولة، بالتعاون مع الشركات الصيدلانية.
النتائج (بحلول عام ٢٠١١)	
توفر الأدوية	تتوفر الأدوية الأساسية فقط في نسبة ٥١.٨ في المائة من المرافق في القطاع العام وفي نسبة ٦٨.٥ بالمائة من المرافق في القطاع الخاص (في بلدان نامية مختارة)
معقولية الأسعار	كان متوسط أسعار الأدوية الأساسية في القطاع العام أعلى بـ ٢.٦ ضعف من الأسعار المرجعية الدولية وأعلى بخمسة أضعاف من الأسعار في القطاع الخاص في البلدان النامية.
التوصيات	• مساعدة حكومات البلدان النامية في زيادة توفير الأدوية وتخفيض أسعارها في القطاع العام • تشجيع الصناعة الصيدلانية على تقصي خيارات السماح بالدخول المبكر للأدوية العامة إلى السوق. • ضمان كون تمويل معالجة الأمراض المزمنة الحادة والوقاية منها مضافا بحق إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. • تعزيز التعاون لدعم الإنتاج المحلي للأدوية العامة والقدرة الرقابية لدى البلدان النامية للإشراف على جودة الأدوية.

الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة

الالتزام	إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، لا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع القطاع الخاص
النتائج (عام ٢٠١١)	
الاتصالات الهاتفية	
أكثر من ١٠٠ في المائة	من السكان في البلدان المتقدمة لديهم اشتراكات في خدمة الهاتف الجوّال
٧٨.٨ في المائة	من السكان في البلدان النامية لديهم اشتراكات في خدمة الهاتف الجوّال
الوصول إلى شبكة الإنترنت	
٧٤ في المائة	من السكان في البلدان المتقدمة يستخدمون شبكة الإنترنت
٢٦ في المائة	من السكان في البلدان النامية يستخدمون شبكة الإنترنت
الفجوات	

٢١ في المائة	من العالم النامي ليس لديهم اشتراكات في خدمة الهاتف الجوال
٦٥ في المائة	فارق بين مستخدمي شبكة الإنترنت في البلدان النامية ومستخدميها في البلدان المتقدمة
التوصيات	• التعجيل بالجهود الرامية إلى زيادة الوصول إلى الاتصال بالهاتف الجوال واستخدام الإنترنت، لا سيما عن طريق النطاق العريض، وتخفيض تكلفتهما، بالتعاون مع القطاع الخاص. • زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الحكومية بغية تعزيز الكفاءة ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

صادرة عن إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.